

الإسلامي بالعالم تضر المتحدة للولايات "السعودية" تبعية: TRT World

الحميرية نيوز | السعودية

قالت صحيفة "تي آر تي وورد"، أن حرّاس أقدس موقعين في العالم الإسلامي قد أبعدوا أنفسهم عن دعم القضايا التي تعني المسلمين مبينةً أن ولي العهد السعودي يضر بالعالم الإسلامي كلما اقترب خطوة جديدة من الإدارة الأمريكية. وأوضحت الصحيفة في مقال، أن "السعودية" تدعي أنها مركز الإسلام لأنها تحتوي على المسجد الحرام في مكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة وتستضيف الحج في كل عام. لكنها منذ سنوات طوال تواجه "السعودية" انتقادات لاذعة لعدم تناولها القضايا التي تهم المسلمين في جميع أنحاء العالم ما خلق انطباعاً بأن أيديولوجيتها السياسية أكثر تماشياً مع الكيان الإسرائيلي والولايات المتحدة. وذكر التقرير أن "السعودية" أسست في عام 1969 "منظمة التعاون الإسلامي" التي تتخذ من جدة مقراً لها بعدما تعرض المسجد الأقصى في القدس ثالث أقدس مواقع لدى المسلمين لهجوم من "إسرائيل". وقد أصبحت منظمة المؤتمر الإسلامي ثاني أكبر هيئة دولية بيد أنها لم تحقق أي نتيجة إذ أخذ نفوذها بالإنخفاض تدريجياً مع مرور الوقت بسبب سياسات الرياض ومواقفها السلبية تجاه حلفائها بشأن القضايا الإسلامية من فلسطين إلى كشمير. وبدلاً من البحث عن طرق لتقوية "منظمة التعاون الإسلامي" للمساعدة في تحرير المجتمعات الإسلامية من قوات الاحتلال، عمد محمد بن سلمان إلى تكوين صداقات مع شخصيات مثيرة للجدل مثل الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، وصهره "جارييد كوشنر"، المؤيد للصهيونية وفق الصحيفة. كما ساعد السعوديون في دعم الديكتاتوريين مثل عبد الفتاح السيسي الجنرال المصري الذي تحول إلى منصب رئيس والذي أطاح بأول رئيس منتخب ديمقراطياً في البلاد وعضو في جماعة الإخوان المسلمين عام 2013 في انقلاب عسكري. وأيضاً كانت الرياض جزءاً من الحرب الوحشية بحسب وصف الصحيفة في اليمن حيث قصفت المناطق المدنية لتتسبب بأسوأ كارثة إنسانية في العالم. إلى ذلك، أشار التقرير أن الرياض تجاهلت الموقف العسكري العدواني للهند بشأن كشمير وهو إقليم متنازع عليه بتفويض من الأمم المتحدة عقب انتهاك نيودلهي مؤخراً للإقليم الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي. فبدلاً من تصاعد الضغط على الهند ومساءلة الدولة عن تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير، فإن الرياض والإمارات تحرصان أكثر على بناء علاقات تجارية قوية مع الحكومة اليمينية في الهند

بقيادة رئيس الوزراء "ناريندرا مودي".